

محطات في تاريخ المشاركة السياسية للشباب الجزائري بعد الاستقلال

د. بوبكر جيملي

جامعة قسنطينة 2

• ملخص:

يتناول هذا المقال الصيرورة التاريخية للمشاركة السياسية للشباب في الجزائر، التي تنم عن التطورات والتحويلات التي عرفتتها الحركة الشبانية أثناء نضالها من أجل اسماص صوئها، ومحاولة التأثير على المسار السياسي، وهذا من خلال تسليط الضوء على بعض المحطات البارزة منذ الاستقلال إلى مرحلة التعددية، والتركيز على الهيئات والمنظمات الكبرى التي اطر العمل الشباني في كل مرحلة.

• Résumé:

Cet article examine le processus historique de la participation politique des jeunes algériens, qui reflètent les évolutions et les mutations qui a connu le mouvement des jeunes au cours de son militantisme pour faire entendre sa voix, et tenter d'influencer le processus politique, en faisant la lumière sur quelques stations proéminentes depuis l'indépendance au pluralisme, et on se basant sur les organismes majeurs, qui ont encadré l'action juvénile à chaque Époques.

• تمهيد

يرتبط تاريخ الجزائر ارتباطا وثيقا بالشباب، بل إن الشباب هم من صنع هذا التاريخ منذ وقت طويل، ربّما لا يتّسع المجال لتبيان هذه الحقائق عبر مختلف الحقب الزمنية التي مرّت بها الجزائر، لكن لا يمنعا ذلك من الإشارة إلى بعض الأمثلة التي توضح تأثير الشبيبة في مسار تاريخ الجزائر المعاصرة، فقد قاد الأمير عبد القادر المقاومة ضد المستعمرين الفرنسيين وهو في العشرين من عمره، وصلى الإمام عبد الحميد بن باديس بجموع المصلين وهو دون العشرين، وقد ترأس الشهيد "مصطفى بن بواعيد" اجتماع مجموعة 22 التي أعلنت الثورة باعتبار العضو الأكبر سنا وكان عمره آنذاك 32 سنة. وقد تولّى بومدين عام 1957 مسؤولية الولاية العسكرية الخامسة وهو برتبة عقيد ولا يتجاوز عمره 25 سنة، وتولّى الحكم سنة 1965 وعمره 33 سنة. وحمل السيد: "عبد العزيز بوتفليقة" حقيبة أول وزارة للشباب والرياضة بعد الاستقلال وهو في سن 25 سنة. والأمثلة كثيرة لدرجة لا يمكن حصرها، ولكنّها تشير إلى تبوأ الشباب الصفوف الأمامية، التي أتاحت لهم التأثير الواضح في صناعة الأحداث التاريخية.

ويمكن أن نميز، في جزائر ما بعد الاستقلال، بين ثلاث مراحل على الأقل تطبع الصيرورة التاريخية للمشاركة السياسية للشباب، مرحلة هيمنة التيار اليساري على الحركات الشبانية، ثم مرحلة تصاعد تيار الاسلامي والتيار البربري، وبعدها مرحلة التعددية، وقد عرفت هذه المراحل العديد من الأحداث المرتبطة بالمشاركة السياسية للشباب، ويمكن أن نبرز بعضا منها كمؤشر حقيقي عن المستويات التي بلغتها هذه المشاركة.

1- تأسيس شبيبة جبهة التحرير وانطلاق أنشطة التطوع:

بعد استقلال الجزائر، ومنذ البداية أدركت قيادة الحزب الواحد أهمية تأطير الشباب، وتوجيههم نحو خدمة أهداف الثورة، واستكمال معركة التحرير بمعركة البناء وفق الخطاب الذي كان متداولاً في ذلك الوقت، من أجل ذلك رأت القيادة في ذلك الوقت ربط الشباب مباشرة بالحزب عن طريق منظمة جامعة، سميت شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN) يمكن أن تكون الوريث الطبيعي لجبهة التحرير الوطني التي قادت البلاد نحو الاستقلال.

ففي سبتمبر 1962 قام كل من "محمد خيضر" و"رابح بيطاط"، باعتبارهما يمثلان الهيئة القيادية لحزب جبهة التحرير الوطني، بتنصيب أول لجنة وطنية مشكلت من الشباب الذين كانوا في الجبال أثناء ثورة التحرير، أو من الذين خرجوا من السجون الفرنسية غداة إعلان الاستقلال، وأسندت هذه اللجنة إلى "عبد الله فاضل"، وله نواب من بين مناضلي الحزب الذين يملكون كفاءات في المجال الشباني، وقامت هذه اللجنة مباشرة بعد تنصيبها بمسح معظم أرجاء الوطن في وقت قياسي. وخلال الفترة الممتدة من سبتمبر إلى ديسمبر 62، تم تأسيس فدراليات شببية جبهة التحرير الوطني في 15 دائرة (ولاية) التي تعرفها الجزائر في ذلك الوقت، وقد تم عقد لقاء على المستوى الوطني بمركز الرياض (حاليا فندق Mouflan d'or) في نهاية ديسمبر ضم حوالي 450 مشارك، ويمكن اعتبار هذه المناسبة بمثابة ميلاد أول مجلس وطني لمنظمة شببية جبهة التحرير الوطني (JFLN). من هنا اعتبرت شببية جبهة التحرير الوطني، كمنظمة جماهيرية استطاعت أن تضم مزيج من الشباب، الذي لم يكن لديه أي تكوين سياسي بل إن أغلبهم يعاني من الأمية. وقد فاق عدد المنخرطين التوقعات، نتيجة للجو الذي ساد فترة ما بعد الاستقلال، فالهيئة القاعدية المسماة الفرع والتي من المفروض ألا يتجاوز عددها المائتين استطاعت أن تجمع في بعض النواحي الداخلية للبلاد أعدادا من الشباب تصل 600 شاب.¹

وفكرة إنشاء شببية للحزب رغم أنها جاءت بعد الاستقلال مباشرة لم تكن هي الأولى على الإطلاق، فقد أطلعنا بعض المصادر عن تجربة ليست بالبعيدة عن فترة تأسيس شببية جبهة التحرير (JFLN)، وهي منظمة "JUDMA" التي تعني شببية الاتحاد الديمقراطي للشباب الجزائري (UDMA)، وهو الحزب الذي كان يترأسه "فرحات عباس". واستمرت منظمة "شببية الاتحاد الديمقراطي" في الوجود لمدة حوالي ست سنوات (1949-1955) من ظهور الفكرة الأولى إلى التحاق أعضائها بثورة التحرير. وقد عقد مؤتمرها الأول من 26 إلى 30 أوت 1953.

هذه المنظمة أصبحت رائدة في تكوين إطارات لصالح الحزب وللوطن كله أيضا، حيث أن هذه الإطارات نشأت فيما بعد مع تحقيق الاستقلال، وتاريخ هذه المنظمة لم يكتب بعد، ولا تملك إحصائيات أو معلومات تفيدنا في حصر المسألة، ومع ذلك فهناك أمثلة تكشف لنا الإمكانيات المكتسبة في الميدان وداخل منظمة "شببية الاتحاد الديمقراطي"، التي خرجت بعض الإطارات على مستوى المؤسسات الوطنية والدولية فالفرع التابع لها في "فرندة" -على سبيل المثال- من بين أنشط الفروع، قدّم للجزائر بعد الاستقلال والي وهو "عبد القادر بن عيادة"، وسفيرا هو شقيقه "قدور بن عيادة". والأمين الوطني لهذه المنظمة الذي أصبح وزيرا للتجارة وانتهى به مساره المهني لموظف دولي في هيئة الأمم المتحدة (ONU).²

واعتبرت منظمة "شببية جبهة التحرير الوطني" (JFLN) في ذلك الوقت، سواء بالنسبة لهيئتها القيادية أو بالنسبة لقواعدها الشبانية، كتنظيم يجسد روح الاستمرارية لثورة نوفمبر 54 للسعي من أجل مستقبل مشرف وواعد للشعب الجزائري، ومن أجل العدالة والعيش الكريم وإرساء عمل ملموس لبناء مجتمع حديث. وتشكلت المنظمة في البداية على المستوى القاعدي بتنصيب فروع على مستوى قسّمات جبهة التحرير الوطني، أمّا الهيئة القيادية فسمّيت أمانة وطنية وقد كان "عبد الله فاضل" أول أمين وطني.³

ومن أهم طرق التعبئة المنتهجة في ذلك الوقت من طرف شببية جبهة التحرير الوطني (JFLN) هي: عمليات التطوع، واعتبرته المنظمة نشاطا محوريا، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى خروج البلاد من الحرب التحريرية ضدّ المستعمر الفرنسي، وسياسة التجهيل والأرض المحروقة التي انتهجها، ويلتقي في النشاط التطوعي جميع المنظمات الوطنية الموجودة، فبالإضافة لـ شببية جبهة التحرير الوطني (JFLN)، نجد الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA)، والكشافة الإسلامية الجزائرية

(SMA) والاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA)، وقد تشكلت من ممثلي هذه المنظمات، هيئة موحدة تشرف على البرامج التطوعية سميت: اللجنة الوطنية للعمل التطوعي.

وقد سخرت "شبيبة جبهة التحرير الوطني" (JFLN) جهود مهمة تحت التصرف مجموعات من الميكانيكيين و الكهربائيين والمرضيين والمحاسبين، و مجموعات أخرى غير متخصصة في مجال محدد، اتجهت نحو الحقول لمساعدة لجان التسيير الذاتي. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل مجموعات و قوافل تضم إطارات كقوة بغرض إقناع الناس بتوسيع المشاركة في الإصلاحات الزراعية. فالمساهمة المقدمة من طرف مناضلي شبيبة جبهة التحرير لم تكن فقط لتعزيز المعنويات، ولكنها أيضا نفس جديد للعمل المشترك الذي يعتمد على المشاركة الفعالة في معركة الإنتاج.⁴

2- التأطير السياسي للشبيبة:

وقد استطاع النظام السياسي في ذلك الوقت الاستفادة من الحماس الكبير الذي ميز الجماهير والشباب بنشوة النصر، والذي زاد في منسوب وطنيتهم، وقوى دافعيتهم نحو التضحية و التطوع لصالح تجنيد الشعب للعمل من أجل التنمية وفق المنظور الذي تبناه في برنامج طرابلس، ومهما كانت نوايا النظام السياسي الحاكم في ذلك الوقت فقد كانت ورقة الشباب بالنسبة إليه ورقة مهمة عرف كيف يستخدمها خاصة في:

1- ترسيخ شرعيته وسحب البساط من تحت أرجل جبهة التمرد، التي حمل لوائها بعض القادة التاريخيين: آيت أحمد، بوضياف، شعباني، كريم بلقاسم... وغيرهم.

2- فرض ما سمي بالاختيارات الأساسية، ونظام الحزب الواحد والنهج الاشتراكي الذي تم الفصل فيه في مؤتمر طرابلس، وهذا التوظيف أصبح أمرا عاديا، حيث أن الشباب هم دائما الشعاع المفضل والأداة الأسهل للاستخدام و التوظيف.

وقد لجأ الحزب- الدولة إلى استثمار مبدأ التطوع الشبابي لصالح تثبيت أرجله في الحكم و ترسيخ اختياراته، ومن ثم مواجهة خصومه الذين ينازعونه الشرعية، ومن أجل توضيح ذلك نورد مثالين واقعيين على سبيل الإشارة و ليس الحصر:

- المثال الأول:

يروى كمال بوشامة قائلا: كنا حاضرين في سنة 1963، عندما افتتحت ورشة للتطوع، من طرف "على زعموم" إطار في شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN) والذي تم تعيينه حديثا في منصب "وال" على رأس ولاية تيزي وزو، مصحوب ب"عبد الحميد بن ناصر" أحد النواب الأساسيين للأمين الوطني، و كذا سفير الاتحاد السوفيتي (URSS) في الجزائر. واختيار هذه الجهة لاحتضان الورشة الدولية لم يكن بريئا بل كان اختيارا استراتيجيا وسياسيا، أولا لما عانتها المنطقة أثناء الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، وفيما بعد لأنه من الضروري أن نبين من خلال حضور مجموعات من الشباب القادمين من دول صديقة بأنه لا توجد في الجزائر حرب مدنية، كما تروج لها بعض وسائل الإعلام الخارجية، نتيجة للخلاف الذي نشب بين جبهة القوى الاشتراكية (FFS) والنظام الحاكم آنذاك.⁵

- المثال الثاني: وهو مثال أيضا مستقى من نفس المرجع السابق، ورد فيه بأنه في الملتقى الوطني المنعقدة بزرالدة في جوان 1971 لشبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN)، وفي محاولة لتقييم العمل التطوعي منذ تأسيس المنظمة، خرج المجتمعون بعدة نقاط من بينها ما يلي:

- يمثل العمل التطوعي الطريقة الأفضل لربط العمل بالرقية الاجتماعية و السياسية للشباب، حتى يساهموا في الجهود الوطني لتكوين إطارات النهج الاشتراكي.
- إنه يضمن تقييم الوعي الثوري للشبيبة و يعزز تضامنها مع الجماهير الشعبية.

- يسمح على الخصوص بتعبئة الشباب للعمل والنشاط، ويرز أيضا المساهمة الفعلية للشباب في بناء وترسيخ النهج الاشتراكي للبلاد.⁶

وتبدو الأفكار الماركسية من خلال هذه الوثيقة واضحة جدا، و يعطينا ذلك صورة عن الواقع السياسي الذي شهد تقاربا كبيرا في تلك السنة بين حزب الطليعة الاشتراكية (PAGS) كممثل للتيار الشيوعي في الجزائر، والحزب-الدولة الممثل في الأفان وعلى رأسه الرئيس هواري بومدين.

وإذا كان الحزب-الدولة قد وجد صعوبة في بسط مراقبته على الطلبة من خلال منظماتهم الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA) التي كانت تحت هيمنة اليساريين. خصوصا خلال الفترة الممتدة من حكم بن بلة إلى نهاية العهد الأولى من حكم بومدين، إلا أن الأمر بالنسبة للمنظمة الشبانية (JFLN) لم يكن كذلك، فخلال اجتماع مجلس الثورة من أجل إعادة تنظيم الحزب أكد "ضرورة خلق الانسجام و التنسيق و التنشيط لمجموع المنظمات الشبانية"، وفي هذا الإطار تدرج عملية تنظيم اليوم العالمي للشبيبة المصادف ل 24 أبريل، وإصدار العدد الأول من جريدة "الشباب" الناطقة باسم منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN)، و عقد مؤتمر الكشافة الإسلامية الجزائرية الثاني ابتداء من 23 جويلية، والاجتماع الثالث للمجلس الوطني لشبيبة جبهة التحرير الوطني تحت رئاسة "مساعدية" مسئول الحزب بالنيابة آنذاك. وفي الخامس من جويلية المصادف للذكرى الثامنة للاستقلال تم اعتبارها عيد الشباب منذ ذلك الحين، وسمح ذلك لرئيس الدولة ليوجه نداء جديدا للشباب من أجل المشاركة في تشييد الوطن، من خلال المخطط الرباعي.⁷

إنّ عملية تكثيف الأنشطة بهذا الشكل، هي مما لا شك فيه عملية تحضير لأمر مهم، أفصحت عنه سنة 1971، تمثل في ما سمي بالإصلاحات الكبرى، خاصة منها: تأميم الأراضي وتأميم المحروقات الذي يندرج تحت ما يسمى بالثورة الزراعية والثورة الصناعية، غير أن ما نريد تسجيله هنا، أن التركيز على تجنيد الشباب خلال هذه المرحلة دليل على أن الحزب-الدولة (أو الدولة-الرئيس) بزعامه هواري بومدين، قد راهن كثيرا على هذه الفئة من أجل إنجاح مخططاته و برامجه.

3- منظمة ال (JFLN) و حركة 19 جوان 1965:

أهم حدث ميز سنة 1965 هو إزاحة الرئيس بن بلة من الحكم بحركة قادها "هواري بومدين" قائد أركان الجيش آنذاك، سميّت بالتصحيح الثوري، و سمّاها الذين عارضوا هذه الخطوة بالانقلاب العسكري. وكان من الطبيعي جدا أن يلقي هذا الحدث بظلاله على منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN).

من سوء حظ شبيبة الجزائر ومنظمة ال (JFLN)، وقوع هذا الحدث في ذلك الوقت بالذات، فقد كان من المزمع أن تحتضن الجزائر طبة المهرجان العالمي التاسع للشباب، يوم 05 جويلية 1965، وكان هذا المهرجان يمثل حدثا هاما بالنسبة لشبيبة جبهة التحرير (JFLN)، التي استطاعت أن تنتزع موافقة الهيئات العالمية على ذلك، لكنها فوجئت يوم 19 جوان 65 بانقلاب بومدين على بن بلة، وهذا الأمر دفع نحو إلغاء انعقاد المهرجان العالمي التاسع للشبيبة الذي كانت تستضيف الجزائر خلاله 25000 شاب من مختلف أرجاء العالم. و اضطرت المنظمة لتكليف كل من "عمار شاو" و "سميدي" بصفتهم عضو الأمانة الوطنية ل (JFLN)، بتبليغ اللجنة التنفيذية للفدرالية العالمية للشبيبة الديمقراطية (FMJD) بأن الجزائر تعتذر رسميا عن استضافة هذا المهرجان.

من جانب آخر، يحكي "موفق الهواري" (قد كان أمينا عاما للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين في ذلك الوقت)، في مذكراته: مسار طالب جزائري، عن مجريات الأحداث بعد حركة 19 جوان فيقول: أن هواري بومدين استدعى رؤساء المنظمات الجماهيرية يوم 20 جوان 65، واستقبلهم في دار موجودة فوق فندق "الجزائر"، (سان جورج سابقا) ولم تكن

الدار محروسة إلا من طرف بعض أفراد الشرطة، ولم نخضع لأي عملية تفتيش، ووجدنا "بومدين" مخوف ببعض الأعضاء من مجلس الثورة، و قد حضر أيضا مسؤولي الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين UGTA، و كذا مسؤولي منظمة JFLN، و أخذ بومدين الكلمة، وشرع في اتمام بن بلة بزرع الانقسام في صفوف المجاهدين، وفرض الديكتاتورية الشخصية، وحتى خيانة البلاد. وأكد بأن المجلس الثوري قام بتجميع الثوريين لإعادة بناء الدولة و انقاد الأمة. وأكد بأنه لن يتغير شيء في قيادة المنظمات الوطنية واختتم بالقول: "لا أقبل بتاتا أن يحسب هذا التصحيح الثوري بأنه انقلاب عسكري".⁸

و يصف "كمال بوشامة" جانب من الأجواء التي سادت تلك الفترة عقب حركة 19 جوان حيث يقول: "وقد تم استدعاء العديد من المناضلين من طرف الأجهزة الأجنبية، خصوصا المنتمين إلى المنظمات الجماهيرية، و شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN)، البعض الآخر تم اعتقاله من دون محاكمة، و قد تعرض بعض مسؤولي المنظمة إلى المساءلة، مثل "كمال الوناس" عضو الأمانة الوطنية، و "سواحي مداني" عضو فدرالية عنابة، و "ملوك محفوظ" من سعيدة، و "محمد جليل" من الشلف، و "سيدي السعيد" من فدرالية الجزائر العاصمة، و غيرهم كثير مما لا يتسع المجال لذكرهم، و قد عانى البعض نتيجة لما استخدم معهم من طرق "غير مقنعة"، فقد يكفي في ذلك الوقت اتمام بدون دليل مادي، أو التعبير عن موقف من الأحداث، حتى تكون مكان توقيف.. مقر الحزب و مقرات المنظمات الجماهيرية كانت تحت المراقبة و يتم تسجيل كل المترددين عليها.."⁹.

وقد اجتمع المجلس الوطني لمنظمة (JFLN) يومي 4 و 5 جويلية 1965 لمناقشة الحدث و اتخاذ الموقف... وأصدر بيانا جاء فيه: "بعد تحليل تصريح 19 جوان 65 وخطاب 5 جويلية 65 للأخ هوارى بومدين باسم مجلس الثورة، قرر المجلس الوطني لشبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN) الموافقة والانخراط كلية في الأهداف المقترحة على شعبنا و المتضمنة في ميثاق الجزائر، ويصرح بأنه على استعداد للعمل من أجل بناء الاشتراكية و الدفاع عن مكتسبات الثورة". و لم يكن الأمين الوطني ل(JFLN) وعضو الأمانة الوطنية "السيد معكوف" متفقان مع قرار المجلس الوطني، حيث يعتبرانها غير مطابقة لميثاق 64، وقدم الأول استقالته من منصبه كأمين للمنظمة، وتم اعتقال الثاني في أوت 1965. و لم يبق من الأمانة الوطنية للمنظمة إلا ثلاثة، بسبب رفض باقي الأعضاء الاستمرار.¹⁰

وتشير هذه الأحداث إلى الأهمية التي كانت تحظى بها الشبيبة من جهة، بحيث تم منذ البداية محاولة استمالتها لصالح التصحيح الثوري، وهو في ذات الوقت تعبير عن المخاوف من التحرك المضاد لشبيبة، والذي من الممكن أن يفشل مخططات الفريق الذي قاد الانقلاب على بن بلة. كما تفيدنا هذه الأحداث في اكتشاف بعض صور الحضور القوي للشبيبة على الساحة السياسية، وقرها بشكل أو بآخر من مركز عمليات النظام السياسي آنذاك.

4- منظمة جماهيرية للشباب:

التحرك الفعلي للسلطات العمومية المترجم للموقف المعادي للتعددية، والذي يتماشى مع التوجهات الاشتراكية واليسارية، المسيطرة على الساحة في تلك الفترة. سار في اتجاهين متكاملين:

- الاتجاه الأول: كان على المستوى التشريعي بإصدار الأمر 71-79 المتعلق بالجمعيات، لتضرب به السلطة حصار على المجتمع المدني، ومن أخطر الأحكام المتضمنة في هذا النص التشريعي، إعطاء الإدارة حق حل الجمعية من دون المرور على القضاء، وهو ما نصت عليه المادة 8 والمادة 14 منه.

- أما الاتجاه الثاني: فقد كان عمليا تمثل في تأميم المجتمع المدني، باعتبار سنة 1971 هي عام التأميمات، ليس فقط عن طريق التخلي عن التشريع الفرنسي المتعلق بالجمعيات (1901)، وإنما أيضا بطريقة عملية تتمثل في شروع الحزب الواحد

بتأسيس منظمات تابعة له سميت: منظمات جماهيرية. وقد تأسس في هذا السياق (UNJA) بتاريخ 19 ماي 1975، على أنقاض كل من شبيبة جبهة التحرير الوطني (JFLN) والكشافة الإسلامية الجزائرية (SMA) والاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (UNEA).

هذه المنظمات الجماهيرية حظيت بمكانة مهمة داخل الحزب، ورصدت لها إمكانيات هائلة انطلاقا من المقرات على المستوى الوطني والولائي والبلدي وكذا على مستوى الأحياء، إلى الإمكانيات والوسائل المادية وكذا الموارد المالية، إلى تسهيلات أخرى لأداء المهام من بينها انتداب قياداتها للعمل بالمنظمة، وقد أكد ميثاق 76 "على الحزب أن يساهم بكل الوسائل في تقوية المنظمات الجماهيرية التي يجب أن تكون قادرة على تعبئة أكبر عدد ممكن من المواطنين مهما كانت أعمارهم وأوضاعهم"¹¹.

ولا ندرى بالضبط إن كانت هذه الخطوة العملية، المتمثلة في صهر تنظيمات المجتمع المدني في منظمات جماهيرية تحت وصاية الحزب الواحد (F.L.N.) تعبر عن الخوف على المجتمع المدني من التنافر والتعبد والتشتت الذي يضعف تماسكه ويضر بكيانه، وقد تصبح لديه قابلية الاستغلال من طرف الامبريالية أو القوى الظلامية لضرب المكاسب الوطنية المحققة، أم أنها تعبر عن الخوف من المجتمع المدني لأنه يهدد تماسك الجماعة الوطنية الحاكمة، ويزعزع شعورها بالأمان، ذلك أن المجتمع المدني هو الحقل الملائم لنمو الجيوب الإيديولوجية المعارضة، التي من الممكن أن تلتف حولها الجماهير لتشكيل حركة اجتماعية مناهضة للسلطة والحزب، أو تقوم بتثييط الجماهير والحد من عزيمتهم في مساندة التوجه الاشتراكي ذي الخصوصية الجزائرية، والتشكيك في نجاعة ثوراته الثلاث: الثورة الصناعية والثورة الثقافية والثورة الزراعية وبالأخص هذه الأخيرة. وفي جميع الحالات: الخوف على و/أو الخوف من المجتمع المدني، تقتضي استعمال كل الوسائل لفرض الحصار عليه واستيعابه أو قمعه وخنقه ومن ثم منعه من الحركة والنمو، تحت شعار: "لا حرية لأعداء الثورة" وامثالا لداعي المصلحة العليا Raison d'état.

وحتى تصل بوضوح الرسالة الثورية التي يودّ الحزب - الدولة تبليغها للمجتمع، لتحدث الاستجابة المرغوبة، يعتمد لاستخدام طريقة الاتصال على مرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى في شحن هذه المنظمات بالأفكار والمبادئ الأساسية، لتتولى بدورها عملية النشر الإيديولوجي، في أوساط الجماهير بالكيفية التي يفهمونها ويقتنعون بها، وهنا تهم كل منظمة جماهيرية بالفئة التي تنتمي إليها، لأن الخطاب: شباب شباب، أو نساء نساء، أو عمال عمال، أو فلاح فلاح، ... هو أكثر فاعلية ومردودية، ويختصر ضحاك هذا المشهد بقوله: "الدولة هي عنصر مؤسس للفضاء الجمعي، فهي لا تتدخل في هذا المجال، إنها تعدل حضوره، وهي لا تشغل الفضاء، إنها تشغل به"¹²، ويأتي دستور 76 ليؤكد هذه الفكرة في المادة المائة حيث ينص على ما يلي: "المنظمات الجماهيرية بإشراف الحزب ومراقبته، مكلفة بتعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد، والنجاح في البناء الاشتراكي للمنظمات الجماهيرية مكلفه دون غيرها، بمهمة تنظيم العمال والفلاحين والشباب والنساء، والعمل على تعميق وعيهم لمسؤولياتهم وللدور المتعاظم الذي يجب أن يضطلعوا به في بناء الوطن"¹³.

إلا أنه من الموضوعية تسجيل الوظيفة الإيجابية التي أدتها المنظمات الجماهيرية بقصد أو بغير قصد، فرغم تغييب الحق في حرية تأسيس الجمعيات، فقد شكّلت "مشتله" سمحت بتكوين الأفراد وتأهيلهم، وإكسابهم المهارات اللازمة، وكانت بمثابة فضاء لنمو خبرات هامة، اعتمدت عليها الممارسة الجموعية بعد التحول الديمقراطي نحو التعددية، أين ظهرت

تشريعات جديدة ترخص حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات مهّد لها القانون 87-15 وكرّسها دستور 89 و القانون 90-31.

مع العلم أن فكرة توحيد الشبيبة تحت مظلة واحدة، تمت الإشارة إليها في برنامج طرابلس ماي-جوان 62، الذي أقرّ بإجماع أعضاء المجلس الوطني للثورة، مبدأ الحزب الواحد، ووردت في ميثاق 1964 حيث نقرأ في الفقرة 22 من الجزء الثالث ما يلي: «وجود عدة حركات للشباب يمكن أن تؤدي إلى توجيهات معاكسة، ليس دائما منسجمة مع خط الحزب، فالشبيبة الجزائرية التي انتصرت خلال الثورة. يجب أن تكسّر اليوم أي اختيار، وأن تكون منظمة في تجمع وطني تحت قيادة موحدة وتحت مراقبة الحزب فتنظيمات JFLN و UNEA و SMA مطالبين بتأسيس حركة واحدة تحترم إسهام كل واحد منها».¹⁴

ونلاحظ كيف تأخّر تطبيق هذا النص 11 سنة، بعد ذهاب بن بلة ومجيء بومدين! وهذا بعد انعقاد الندوة الوطنية للشباب، بقصر الأمم، من 19 إلى 23 ماي 1975، وقد تمخض عن هذه الندوة إنشاء العديد من اللجان الشبانية، في الأحياء والجامعات والثانويات خاصة، وتولّدت عنها حركة شبانية واسعة. وقد نصّ ميثاق 76 على أن المهمة الأساسية للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (UNJA) هي التأطير القوي للشباب الجزائري وإدماجه في حركة التحولات الثورية للبلاد.¹⁵

وتقوم هذه المنظمة (UNJA) على أسس سياسية و إيديولوجية هي:

- المساهمة في نجاح سريع للثورة الزراعية.
- إعطاء أبعاد وطنية ثورية عملية للثقافة، هذه الثقافة التي يتعين أن تحمل إيديولوجية اشتراكية.
- تكوين الشباب سياسيا وعقائديا للقضاء على التناقضات الاجتماعية الموجودة.
- أما الأسس التنظيمية التي تقوم عليها المنظمة فيمكن حصرها فيما يلي:
- تسيير الاتحاد يكون على غرار الحزب وجميع المنظمات الجماهيرية، يخضع لمبدأ المركزية الديمقراطية التي معناها: أن مناقشة القضايا يكون بحرية داخل الأجهزة المسيرة، والأقلية مجبورة على الانضمام للأغلبية.
- يجب أن تقوم هياكل المنظمة على المعطيات التالية: وحدة الإطار النظامي بفرض القضاء على التناقضات والحواجز بين فئات الشباب، وإقامة هياكل اجتماعية ومهنية قاعدية، ومن بين هذه الهياكل نجد الفروع الجامعية التي ينظم فيها الطلبة في خلايا على مستوى المدرجات في كل معهد، حيث تنتخب كل خلية لجنّتها، ثم ينتخب جميع أعضاء اللجان المختلفة المكونة على هذا النحو لجنة الفرع الجامعي.¹⁶

ويحدّد مفهوم الشبيبة حسب الخطاب المهيمن آنذاك، باعتبارها قوة اجتماعية (كما جاء في ميثاق 76)، سيتمّ تدريجيا هيكلتها خلال هذه المرحلة، إنّها مرحلة تطوّر الشبيبة السياسية وليست مرحلة تطور سياسة شبانية، يمكن القول بصيغة أخرى، أن الشباب في ذلك الوقت كان في محلّ مفعول به، وليس في محلّ فاعل في السياسة يشكلّ عنصرا أساسيا في نفس مستوى النساء، الفلاحين، العمال، وقدماء المجاهدين.¹⁷

في هذه المرحلة تمكن التيار اليساري (PAGS)، الذي يمكن اعتباره حزب داخل الحزب، من السيطرة على (UNJA)، وتوسيع قاعدته النضالية حتى داخل الأحياء الشعبية، وشهدت الساحة الشبانية انتشار واسعا للأفكار الشيوعية المناهضة للامبريالية، وقد تمكنوا من السيطرة على تنظيم الكشافة بعد إدخاله تحت مظلة (UNJA)، عن طريق طرد وإقصاء من سموهم "الرجعيين" تحت شعار « شبيبة تقدمية ما تصلح فيها الرجعية»، وتم بذلك إخراج إطار ذات

كفاءة ممن تجاوزوا سنّ الأربعين والمعروفة بتمسكها بالأصالة، ونبذها للأفكار اليسارية، وهذا باستخدام القانون الأساسي للمنظمة (UNJA) الذي يحدّد سن الأعضاء المنخرطين في الاتحاد، ولكن التاريخ يعيد نفسه، حيث سنرى بأن الدورة ستدور على اليساريين، بعد صدور المادة (120)، التي ستساهم في طردهم من (UNJA).

5- شبّية الثمانينات (la jeunesse des années 80) أو شبّية اللامبالاة السياسية:

إذا كانت السنوات السابقة تميزت ببروز شبّية تتمتع بالحضور السياسي، لدرجة جعلت البعض يطلق عليها مرحلة الشبّية السياسية، فإن أهم ما يميز الثمانينات من عمر الجزائر، هو الضمور البائن للشباب على الساحة السياسية، لدرجة يمكن أن نطلق عليها مرحلة شبّية اللامبالاة السياسية للشباب في ذلك الوقت، ما يدفع للحيرة أكثر في هذا السياق هو أن حالة الخمول هذه، قد أعقبت حالة من الإشعاع و النشاط الشباني المنقطع النظير، أي أن هناك انتقال من النقيض إلى النقيض، بدأت تفاصيله على مستوى الجامعة لتنتقل الساحة الشبانية ككل.

وسنوضح العوامل التي تقف وراء ذلك في العناصر الموالية، غير أن أهم ما يميز الساحة الشبانية على المستوى الأيديولوجي هو تراجع العناصر اليسارية، و تصاعد التيار الإسلامي و التيار البربري.

الانتقال من مرحلة الشبّية السياسية نحو سياسة شبّانية شكل محور أشغال الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب (FLN) التي انعقدت من 15 إلى 17 جوان 1982 بقصر الأمم، و انصبت على دراسة ملفي: الشباب و الإعلام.

حيث اعتبرت اللجنة المركزية قضية الشباب مسألة هامّة، ووصفتها بالإستراتيجية بعد أن أبرزت إحصائية تفيد أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، تصل إلى 70% أي ما يقارب 14 مليون شخصا، و أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 17 إلى 27 يصل عددهم تقريبا إلى 4 ملايين شاب أي خمس مجموع السكان، إن ما يمكن الوقوف عنه بصدد نظرة اللجنة المركزية للسياسة الوطنية التي سوف تتكفل بالشباب والتي تعزز القيادة السياسية تحديدها سوف يكون مرجعها الميثاق الوطني و قرارات مؤتمرات الحزب، و الهدف حسبها هو إيجاد الحلول الملائمة في قضايا الشباب في التعليم و التربية و التكوين على الصعيد المهني و الأيديولوجي.¹⁸

و من خلال الوثيقة التي صدرت سنة 1982 من طرف اللجنة المركزية لـ الأفلان (FLN) تحت عنوان: تقرير عن السياسة الوطنية للشباب، يتم اعتبار الشبّية الجزائرية كرهان حاسم لتشيد الوطن و استمرارية الثورة، وهي موضوع سياسة وطنية شاملة ومنسجمة.¹⁹ هذه السياسة الشبّانية أصبحت حسب عدد كبير من الشباب كسياسة إقصاء اجتماعي.²⁰

ولا يصحّ الحديث عن الشباب و مشاركته السياسية خلال فترة الثمانينات، دون التعرّض إلى الوضع السياسي الذي ميز تلك المرحلة، التي شهدت على المستوى الدولي بداية العد التنازلي للأنظمة الشمولية، حيث كان خطاب الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي "غورباتشوف" في منتصف الثمانينات (1985)، بمثابة إعلان عن قرب نهاية الأيديولوجية الشيوعية والاشتراكية والأنظمة المنبثقة عنها. كما تميزت الساحة الجزائرية، بضعف النظام السياسي بعد وفاة هواري بومدين، وانتشار الفساد السياسي والرشوة والمحسوبية، و بيع ممتلكات العمومية بالدينار الرمزي... الخ.

هذه العوامل وغيرها، شكلت بيئة ملائمة لظهور فئتين متعاكستين من الشباب، أقلية محظوظة وأغلبية "محقورة". سميت الفئة الأولى من طرف المجتمع "لا تشي-تشي" (la tchi-tchi)، وهي فئة شبّانية من أبناء الميسورين و موظفي و إدارات الدولة التي تقطن بالأحياء الراقية، و المناطق الحضرية التي حظيت بعناية الدولة، حيث وفّرت لها المرافق العامة، و قرّبت منها كل ما تحتاجه من مؤسسات تعليمية و خدمية. و تتميز هذه الفئة بتأثرها بالثقافة الغربية في اللباس وتسريحة الشعر والاهتمام بالموسيقى الغربية... الخ.

والفئة الأخرى هي شباب الأحياء الشعبية، وهي الفئة المحرومة من كافة المرافق الضرورية على مستوى مناطق سكناها، وزادت معاناتها مع تزايد البناء الفوضوي والبيوت القصدية، وقد ساهمت هذه البيئة في نمو ثقافة العنف لدى هذه الفئة، وتزايد لديها الكره للنظام السياسي و لجميع رموزه ومن يمثلونه، بسبب إحساسهم بالحقرة والتهميش، والحرمان من السكن والشغل وتوجيه الأموال العمومية لخدمة الطبقة الميسورة دون أغلبية المجتمع. وقد ساعدت هذه الوضعية الحركة الإسلامية على بث أفكارها وتوسيع قاعدتها، وفي ذات الوقت شكل هذا الحقد على النظام أساسا قويا لنمو العنف السياسي فيما بعد، بل إن سنوات اللامبالاة السياسية لم تكن إلا نوع من السكون الذي يسبق العاصفة.

ولا يمكن فصل مشاكل الشباب المعاصر عن التحولات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات اليوم، والتي تتجلى على وجه الخصوص في مستوى التوسيع العمراني وظهور ما يسمى بالضواحي - الأحياء الصعبة *banlieues et les quartiers sensibles* وما يتصل بها من قضايا الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمهني، والتي تبرز بدورها ظواهر العنف والجنوح والتعبيرات الثقافية المستجدة التي تتشكل ملامحها في ممارسات العصابات الشبانية.²¹

وقد أكدت أغلب الدراسات منذ "مدرسة شيكاغو"، على النظرية القائلة بأن ظهور عصابات الأقران، هي ردة فعل على نسق التفكك الاجتماعي، وهي جماعات تشكل في سياق إدماج جماعي انطلاقا من الأطر السوسيو-ثقافية السائدة في المحيط الاجتماعي (أحياء عرقية، أحياء فقيرة، أحياء عمالية...)، والتي تعكس عبر تنظيمها الداخلي البناء الاجتماعي العام و أفضت هذه الاتجاهات في التحليل إلى مقولة شباب "المعانة" *la galère* التي صاغها على وجه الخصوص السوسيولوجيان الفرنسيان: Olivier GALAND et François DUB. وشباب المعانة هم شباب الأحياء الحساسة الذي يعيشون تأثيرات تدهور الإطار المعيشي ومناخ العلاقات الاجتماعية، إذ يغادرون المدارس في سن مبكرة ويظلون يعانون البطالة والفراغ يضطرون للفت الانتباه إليهم بممارسة العنف والتعدي على الملك العمومي.

وقد أشار السوسيولوجي الجزائري "محمد بوخبزة"، إلى هذين النمطين من الشبيبة خلال الثمانينات، حيث قال: عندما نتحدث عن الشباب، يجب أن نفرق بين شبيبة محظوظة، تلك المنحدرة من طبق اجتماعية تشكلت خلال العشرين سنة الأخيرة، وباقي المجتمع الشباني، الذي يغطي الأغلبية الساحقة من أبناء صغار ومتوسطي الدخل، والتجار الصغار، وأبناء البطالين وهم بأعداد متزايدة.²²

ولفت انتباهنا د. بوعنافة إلى وضعية شباب الثمانينات في الأحياء غير المخططة وعبر عن ذلك بقوله: "إن الأغلبية المحدثين قد تكونت لديها بعض جذور الانحراف، إنما العتبة!"²³. وعندما قرأت ما قاله، ورغم أنه كان يقصد الانحراف نحو الجريمة، فإنه بالفعل كانت الشبيبة في أغلبها في ذلك الوقت، على "عتبة العنف" بصفة عامة، والعنف السياسي بصفة خاصة.

6- الشباب وأحداث 5 أكتوبر 88:

التطور الطبيعي للأحداث المتصاعدة التي عرفتها الجزائر في مختلف المجالات منذ بداية الثمانينات، كان يمكن أن تصل في مرحلة من مراحلها إلى إصلاحات سياسية عميقة، تبدأ بالتخلي النهائي عن النظام الاشتراكي بطريقة سلمية، وتمتد الوقت الكافي للمجتمع لاستيعاب الثقافة الديمقراطية والتكيف مع المعطيات الجديدة التي تفرزها، غير أن هناك رغبة معينة أرادت التعجيل بهذا التحول، بل وإحداث قفزة كبيرة نحو الديمقراطية حتى وإن تجاوزت موطئ قدم الدول التي أنجبت هذه الديمقراطية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تملل وتحرك عنيف للمجتمع يخلق مبررا كافيا ومقنعا لأحداث هذه القفزة، فكان 05 أكتوبر على موعد مع هذه الفكرة.

ففي ليلة الرابع من أكتوبر 1988 انطلقت بباب الواد، وهو أحد أعرق الأحياء الشعبية بالعاصمة، أحداث شغب تواصلت في الأيام الموالية وباقي الأحياء والشوارع وامتدت إلى عدد من الولايات، مع عدم امتدادها إلى كل من ولاية قسنطينة وتيزي وزو وهما من المدن المعروفة بتجاوبها مع مثل هذه القضايا لأسباب عديدة لا يسمح المقام بعرضها. ويجب أن نسجل أنه للمرة الأولى تخرج فيها المؤسسة العسكرية إلى شوارع العاصمة طبعاً منذ التصحيح الثوري سنة 1965 وهذا بعد إعلان حالة الطوارئ عشية السادس (06) من أكتوبر، والتي تم رفعها يوم 11 أكتوبر من سنة 1988.

وإذا كانت بعض الأحداث الجزئية، التي عرفتها الجزائر في سنوات الثمانينات انتهت مثلما بدأت، فإن أحداث أكتوبر أفضت إلى الشروع في إصلاحات سياسية عميقة،²⁴ أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد من خلال خطابه التلفزيوني يوم 10 أكتوبر، وتجددت بداية بدسترة جديدة (أي إصدار دستور جديد) تترجم هذا التحول نحو النظام الديمقراطي، موازاة مع تدشين نهاية الحزب والتبشير بدولة الحريات والحقوق، من خلال فصل حزب جبهة التحرير الوطني عن الدولة، و ترخيص التعددية السياسية والجمعية، وفسح المجال أمام حرية التعبير، ورفع هيمنة الدولة على الاقتصاد، ودخول اقتصاد السوق، وإتاحة حرية أكثر للقطاع الخاص... ومهما كان تقييم هذه المرحلة، فإنها ساهمت في إيجاد بيئة جد ملائمة لانتعاش مهم للحركة الجمعوية في مرحلتها الجينية. ونصّ دستور 89 الذي يسمّى بدستور التعددية، في مجال حرية التجمع وإنشاء الجمعيات على ما يلي: "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن".²⁵

وتميّزت أحداث الشغب هذه، بهيمنة عنصر الشباب و المراهقين، وعرفت أعمال عنف وتحطيم للمرافق والمؤسسات العمومية، وإتلاف الآلات و حرق وسائل النقل ونهب الأسواق التابعة للقطاع العام، وكذا بعض الأملاك الخاصة التابعة لشخصيات معروفة في الدولة... الخ، وقد خلّفت أيضاً إلى جانب الخسائر المادية، خسائر بشرية قدرها وزير الداخلية آنذاك ب: 159 ضحية.

وقد تركت هذه الأحداث العديد من علامات الاستفهام التي ما زالت مرسومة إلى حدّ الآن، فهل هي اضطرابات عفوية جاءت كردّ فعل لتدهور الأوضاع، خاصة من الناحية الاجتماعية؟ أم من وراء هذا الهيجان قوى خفية، قامت باستغلال الشباب لتحقيق أغراضها؟ ومن تكون هذه القوى؟ وفيما تتمثل أغراضها؟ هل تنتمي إلى صف المجتمع أم إلى صف النظام؟ هل هي من الأطراف الداخلية أم من الأطراف الخارجية أو كليهما؟ أسئلة وطلاسم عديدة مازالت تبحث عن أجوبة وتفسير.

ويسجل السيد عبد الحميد الإبراهيمي الذي كان رئيساً للوزراء، والذي يرى أن هذه الأحداث لم تكن تحركاً عفويًا وإنما افتعلتها أطراف معينة، بعض ما حدث بقوله: " كان المخربون في المدن محترفين، يقودون الشبان العاطلين في هجمات استهدفت أسواق الفلاح (محلات غذائية تابعة للدولة)، ومقر جبهة التحرير الوطني، وبعض الأبنية العامة. وفي الجزائر العاصمة لوحظ علاوة على نهب محلات الدولة للأغذية ومبان عامة أخرى وإنزال أضرار بها، أن مقر وزارة الشباب والرياضة قد تعرّض للحريق، وجرى نهب مقر الحماية الاجتماعية وتخريبه".

وقد أرجع عبد الحميد الإبراهيمي، في تحليله لاستهداف هاتين الوزارتين دون غيرهما، بأن الأمر مدبر حيث يقول: "يبدو أن منظمي الأحداث ومحركي خيوطها، قد اختاروا هاتين الوزارتين المستهدفتين بعناية من بين ثلاثين وزارة شكل الحكومة، وهذا الاختيار أكثر من رمزي.. كان المسئولان عن تلك الوزارتين: د. عبد الحق برارحي وهو مثقف يساري، والسيدة زهور ونيسي وهي مناضلة نشطة لأجل التعريب، مستهدفين من طرف العربي بلخير على مدى سنوات، من

دون أن يجعل الرئيس الشاذلي يقيلهما، على الرغم من جهوده الضخمة لزعزعة وضعهما، بات هدف بلخير هذه المرة أن يظهر أن الشعب هو الذي أراحهما.

غير أننا من موقعنا، نعتقد أن توجه الشباب نحو حرق وتخريب كل من مقر وزارة الشباب والرياضة ووزارة الحماية الاجتماعية، لارتباطها بالشباب، في مقابل الوضعية الصعبة التي كانت تعرفها هذه الفئة، والمشاكل التي كانت تتخبط فيها، من دون أن تجد آذان صاغية تستمع لانشغالها.

ويجب أن نسجل هنا أن أحداث 5 أكتوبر لم تمرّ بسلام، وإنما خلفت ضحايا في صفوف الشباب بلغت حوالي 200 ضحية وفقا لمصدر رسمي، في حين تحدّثت تقديرات موثوق بها عن أكثر من 500 قتيل.²⁶

وفي ذلك دلالة على أنه حتى يتم تجاوز الأزمة التي كان يعيشها النظام، وحزب جبهة التحرير الوطني، لابد من تقديم قربان، وأن هذه القربان يشترط فيها أن تكون من الشباب، ويمكن تمجيد هذه التضحية عن طريق الاعتراف لهم، بأن الشباب هم الذين ساهموا في تحقيق الديمقراطية، وقادوا البلاد نحو التعددية، وقدموا تضحيات كبيرة من أجل ذلك.

7- الشباب الجزائري في مستنقع العنف السياسي:

أهم ما ميز فترة التسعينات هو انخراط الشباب بقوة كبيرة في صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS). و"الفييس" لم يكن حزبا عاديا، فهو تعبير عن حركة اجتماعية شاملة، لجميع الفئات (طلبة، عمال، إطارات، بطالة، شباب، كهول،...) لتغيير النظام بصفته المسئول الأول عن الوضع المتدهور الذي كانت تعيشه.

و من أهم عوامل هذا الانخراط القوي للشباب :

- الوعي الإسلامي المتنامي في خلال الثمانينات في أوساط الشبيبة شكل أرضية للانطلاق.

- فشل النموذج الماركسي الذي جند الشباب في فترة السبعينات و الرفض المستمر للنموذج الليبرالي لكونه يمثل فرنسا المستعمرة تتجه للنقد الماركسي.. فسح المجال لأن يحظى النموذج الإسلامي بالأفضلية، خصوصا و أنه لم يتم تجريبه في وقتنا الحاضر.

- الجمود الذي ميز جبهة التحرير و جعل منها أداة في يد أصحاب الفساد و في يد المافيا والنظام الفعلي و لم تعيد لها شعبية لدى الفئة الشبانية ، فحاولت جبهة الإنقاذ أن تكون بديل لها، استقطبت الشبيبة التي كانت مهمشة.

فكان من الطبيعي أن تفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأي انتخابات تعقد في البلاد في ذلك الوقت، و هو ما حدث في الانتخابات المحلية، أين سيطرت جبهة الإنقاذ على المجالس المحلية التي بلغت نسبة المشاركة فيها 65% من أغلبية عدد المسجلين. و في الانتخابات البرلمانية، فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب189 مقعدا نيابيا، مقابل 25 مقعد لحزب الأفلان و16 لجبهة القوى الاشتراكية، بعد ذلك تم الإعلان عن توقيف المسار الانتخابي و إعلان حالة الطوارئ، وتمت قبل ذلك إقالة الرئيس الشاذلي وإنشاء هيئة سميت المجلس الأعلى للدولة، ترأستها شخصية تاريخية كانت معارضة للنظام منذ 62 نقصد محمد بوضياف.

وتم حلّ الجبهة الإسلامية والمنظمات التابعة لها، وتمّ الشروع في توقيف قياديين ومناضليها والزج بهم في المعتقلات بالصحراء والسجون. واختار أنصار الفييس آنذاك اللجوء لاستخدام القوة لاسترجاع حقهم والمحافظة على اختيار الشعب، فظهرت إلى الوجود منظمين مسلحين رئيسيتين هما: الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) والجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS). وقد غلب على الأولى التيار السلفي الجهادي ولهذا تميزت بكونها أكثر تشددا و تطرفا. أما الجيش

الإسلامي للإنقاذ فقد تأسس عام 1994، و أصبح يمثل الجناح المسلح للجهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، و قد أصدر في جوان 1999 بيانا عن نهاية العمل المسلح و التزول من الجبال بعد اتفاق مع الجيش.

ما يهّمنا في هذا السياق، هو الحضور المكثف للشباب في كلا التنظيمين المسلحين، لدرجة يمكن اعتبارها تنظيمات شبانية مسلحة. وشهدت سنوات التسعينات عمليات قتل فردي وجماعي يندى لها الجبين، و قد جندت الدولة في المقابل شباب الخدمة العسكرية لمحاربة هذه التنظيمات المسلحة و ملاحقتها في الجبال، فكانت هذه السنوات كفيلة بأن تخلف العديد من الضحايا الشباب من الطرفين. وهنا نقف مرة أخرى أمام مشهد تقديم الشباب "كقرايين" في سبيل تحقيق السلم الاجتماعي، فلم يعد خافيا على أحد أن الأزمة التي عرفتها البلاد ترجع في عمومها إلى الفشل في بناء دولة قوية، تتوج النجاح المحقق من خلال طرد المستعمر، ولم يكن الشباب بأي شكل من الأشكال مسئولا أو متورطا في أسباب هذه الأزمة، ولكنه مع ذلك هو من يدفع ثمنها غالبا، ويتحمل عواقبها الوخيمة بالدرجة الأولى.

ونسجل هنا أيضا ملاحظة لها علاقة بموضوع المشاركة السياسية للشباب، أن هذه الأحداث قد أدت إلى تفاقم ما يمكن أن نطلق عليه "قويبا السياسة"، وشكلت عاملا مهما في إبعاد الشباب عن العمل السياسي بصفة عامة وعن العمل الجماعي الحزبي بصفة خاصة، ودفعته نحو العزوف السياسي، باعتباره أهم درس يستخلصه من المأساة التي لم ينجو منها تقريبا أي بيت في الجزائر، ويتأكد هذا الأمر من التناقص المسجل للشباب على مستوى المشاركة في مختلف مواعيد التصويت المبرجة لاحقا.

8- شباب الحركة الجمعوية:

صدر قانون الجمعيات 90-31 في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات أدى إلى حدوث انفجار فريد من نوعه للظاهرة الجمعوية من حيث عددها و تنوع مواضيعها ومجالات تدخلها، و كذا الفئات الاجتماعية التي تنشطها و تشير الإحصائيات بأن عدد الجمعيات ذات الامتداد الوطني (الاعتماد يسلم من طرف وزارة الداخلية) قد بلغ سنة 1996 ما يقارب 778 جمعية. وبلغ عدد الجمعيات المحلية (الاعتماد يسلم من طرف الولاية) في ذات السنة ما يقارب 42116، موزعة على مختلف المجالات.

يمكن تفسير هذا التطور الكمي بعاملين:

- تعطش كبير للمجتمع من أجل ممارسة حرياته و المشاركة في الحياة العامة و التكفل ببعض جوانب الحياة الاجتماعية التي تخلت عنها الدولة.

- التسهيلات الكبيرة التي تضمنتها أحكام القانون و الليونة التي تمت بها تطبيق أحكامه، مما فصح المجال أمام أفراد المجتمع مهما كانت توجهاتهم الفكرية و الأيديولوجية والحزبية، لتأسيس جمعياتهم في إطار القانون.

و قد ارتبطت الحركة الجمعوية بالشباب ارتباطا وثيقا، وهذا من جانبيين على الأقل:

- كون الفئة الغالبة -حسب الملاحظات الميدانية على تأسيس و الانخراط في الجمعيات هي من فئات الشباب و تحتل المكانة القيادية مثلما تحتل قاعدة الجمعيات.

- أنه و مهما تنوع نشاط هذه الجمعيات فقد احتلت قضايا الشباب و اهتماماته و احتياجاته مركز اهتمامها، لدرجة أننا قلّما نجد جمعية لم تضع هدفا من أهدافها المنصوص عليها في قانونها الأساسي لخدمة الفئة الشبانية.

هذا الارتباط كرس واقعا مهما، خصوصا في سنوات التسعينات، يتمثل في أنّه من الصعب الفصل بين الحركة الجموعية والفئة الشبانية، بحيث أصبحا وجهان لعملة واحدة، يكاد يتماها أحدهما في الآخر. هذه الحقيقة أكدتها بعض الدراسات الميدانية.

9- المجلس الأعلى للشباب: عهدة فقط²⁷:

يمكن القول أنّ أهم حدث ميّز الساحة الشبانية سنوات التسعينات وبالضبط في الفترة من 05 جويلية 1995 إلى 05 جويلية 1999، تأسيس المجلس الأعلى للشباب، الذي عرّفه المرسوم الرئاسي رقم: 95-256، بأنّه جهاز استشارة وتشاور واقتراح وتقوم في مجال السياسة الوطنية للشباب. يتشكّل من 189 عضو منهم 164 شاب منتخب من طرف الندوة الوطنية للشباب، ومن 25 ممثلا لمؤسسات وأجهزة الدولة، ويعين رئيسه من طرف رئيس الدولة. ومن بين مهامه المصوّص عليها ما يلي:

- يشارك بأرائه في تحديد إستراتيجية شاملة تضمن التكفّل بحاجات الشباب وطموحاته في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- يسهم في تعزيز الوعي الوطني وروح لمواطنة ومفهوم التضامن.

- يسهم في ترقية الحركة الجموعية الشبانية أو التي تسعى لخدمة الشباب.

- يقوم بترقية مكانة الشباب في أوساط حركة الشباب الجهوية والعالمية.

- يسهر على تنفيذ سياسة منسجمة وفعالة لتمويل الأنشطة التي يبادر بها لخدمة الشباب

- يقوم استخدام الوسائل التي تضعها السلطات العمومية تحت تصرف الحركة الجموعية.

- يرفع المجلس إلى رئيس الدولة تقريرا سنويا عن السياسة الوطنية للشباب.28

وترجع فكرة تأسيس إطار شباني مستقل يهتم بهذه الفئة ويعبر عن انشغالها، إلى سنوات سابقة لتأسيس المجلس، وهو ما تمّ التعبير عنه في الجلسات الوطنية للشباب المنعقدة سنة 1993، ولا ندري إن كان تأسيس المجلس قد جاء لاستخدام الشباب أم لخدمتهم، بمعنى هل جاء للمساهمة في تعزيز شرعية النظام السياسي آنذاك، بعد إلغاء المسار الانتخابي، أم جاء لاقتناع السلطات بأنّ الشباب في حاجة إلى مثل هذه الهيئة، ومها يكن الأمر، فقد تبلورت قناعة في ذلك السياق، خصوصا مع انحراط بعض الشباب في العمل المسلّح، مفادها أنّه إذا لم يتمّ الإسراع في وضع سياسات لفائدة الشباب أكثر جدية فإنّ الأزمة ستزداد تعقيدا ومأساوية.

إنّ فكرة إنشاء مجالس للشباب، عند الدول التي أخذت منها أسماء هذه الهيئات، جاءت كمطلب ملحّ من الحركات الشبانية لتوسيع مساحات المشاركة الشبانية، وتضييق ساحات الإقصاء، ولا غرابة أن نجد في الغرب مجالس بلدية للشباب والطفولة، أمّا المجلس الأعلى للشباب فقد كان ميلاده بمثابة لبنة في الصرح المؤسساتي، وربّما جاء كضرورة فرضتها ظروف أخرى غير مطلب المشاركة، ولذلك فإنّ السلطة تخلّصت منه مباشرة عندما لم تعد بحاجة إليه، ومن الممكن جدا أن تتمّ إعادة إحيائه في حالة توفّر ظروف مماثلة.

ومن دون الخروج عن طبيعته الاستشارية، كانت لهذا المجلس بعض المساهمات، خصوصا في ملف التشغيل، وملف الخدمة الوطنية، وملف السكن لصالح الشباب، وقانون الجمعيات، وغيرها. ولكنّ أغلب توصياته بقيت حبيسة أدراج المجلس، وبقي صوت الشباب بعيدا عن الأسماع رغم ما يردّد من أنّ المجلس هو منير لإسماع صوت الشباب.

• خاتمة

إن الاعتماد على الأحداث المميّزة لسياق تاريخي معيّن، من أجل كشف صور المشاركة ودرجاتها، مفيد جدا، ويمكن أن تتجاوز دقة وموضوعية نتائجها، عملية القياس الاجتماعي للمشاركة، فالدول المتخلفة التي تعيش أزمة مشاركة سياسية، وعملية احتكار للسلطة، وإقصاء واستبعاد بعض التيارات المعارضة، ومع ذلك تبقى في حالة استاتيكية، بمعنى لا تسجل فيها مبادرات من أجل التغيير، تتجاوز حالة التخلف والإقصاء، فذلك يشير إلى ضعف في المشاركة السياسية.

أمّا إذا عرفت مجتمعات هذه الدول نوع من الديناميكية التي تتجسّد من خلال مبادرات تخرج الأفراد من حالة السلبية، حتى لو كانت هذه المبادرات تجد مقاومة من طرف الطبقة الحاكمة، وهو أمر طبيعي، فهذا يعبر عن نزوع هذه المجتمعات نحو المشاركة. وقد تدفع مقاومة التغيير التي تميّز هذه الأنظمة في مقابل إصرار على المشاركة من طرف القوى الاجتماعية المعارضة، لتولّد حالة صدام، يهيمن عليها العنف السياسي في كثير من الأحيان، وتفضي في النهاية - حتى لو كانت هناك خسائر - إلى الاقتناع بضرورة مشاركة السلطة لهذه القوى الاجتماعية.

من هنا كانت الأحداث السياسية المختلفة التي عرفتها ساحة العمل الشباني، مؤشرا مهما عن المشاركة السياسية لهذه الفئة، خلال مختلف الحقب الزمنية التي مرّت بها. ولقد كشف لنا التحليل التاريخي بوضوح الطبيعة الديناميكية للمشاركة السياسية للحركة الشبانية، من خلال مساهمتها في الثورة الجزائرية وتحقيق الاستقلال، أو من خلال الدور الذي لعبته في المراحل المختلفة بعد نيل الاستقلال، فقد كان للطلبة دور مميّز في مرحلة النضال السياسي قبل الثورة، حيث تجسّد من خلال تنظيمهم لصفوفهم بإنشاء تنظيمات خاصة بهم، والارتباط الواضح بين هذه التنظيمات وتيارات الحركة الوطنية. بمختلف اتجاهاتها، ولعلّ الحدث البارز الذي ميّز هذه المرحلة هو الإضراب العام المعلن من طرف الطلبة في 19 مايو 1956 والتحاقهم بصفوف ثورة التحرير.

وأظهرت الفئة الشبانية بشقيها الجامعي وغير الجامعي، خلال السنوات الأولى من الاستقلال حركية ملفقة للنظر، حيث أنّ الانتصار الذي حققه الشعب الجزائري في طرد الاستعمار من أرضه، شكّل بالنسبة لها مصدرا لإرادة قوية من أجل خوض معركة البناء، خصوصا مع الوضعية الكارثية التي ورثها المجتمع الجزائري بعد حرب التحرير، وقد أظهرت التنظيمات الفتية نقصد على الخصوص شبيبة جبهة التحرير والكشافة الإسلامية، قدرات كبيرة في تأطير الشباب وقيادة العمل التطوعي، وفي محاربة الآفات والجهل والمساهمة في محو الأمية وغيرها.

وقد بات واضحا نمو وانتشار التيار اليساري في الوسط الشباني و الطلاي ويبدو أنّ السياق العالمي قد ساهم في سيطرة اليسار على الحركة الطلابية في الجزائر، وهذا لأن سنوات الستينات تمثل زهرة الازدهار الشيوعي في العالم، أضف إلى ذلك أنّ الاختيارات الكبرى التي انتهجتها الدولة تتلاءم إلى حدّ كبير مع الأفكار التي كانوا يدعون لها، نعني بذلك الاشتراكية والثورات الثلاث (زراعية، صناعية، ثقافية). وبغض النظر عن الإيديولوجية التي هيمنت على الحركة الطلابية، فإنّ أهم ما يلفت الانتباه هو التكوين النضالي النوعي الذي تميّز به الشباب اليساريين. وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق قيام الحزب الواحد بتأسيس منظمات تابعة له سميت: منظمات جماهيرية. وقد تأسس في هذا الإطار الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (UNJA) بتاريخ 19 مايو 1975، على أنقاض كل من (JFLN) و (SMA) و (UNEA)، وقد استطاع اليساريين السيطرة على هذا التنظيم قبل أن يتراجعوا و ينازعهم فيه التيار الإسلامي.

وابتداء من سنوات السبعينات، بدأ التيار الإسلامي في الظهور والنمو، ميرزا قدرات كبيرة في تجنيد الشباب، خصوصا على الساحة الجامعية، وهذا مع تنامي الصحوة الإسلامية في تلك الحقبة، وقد كان وجود التيار الإسلامي داخل الجامعة

ابتداء من أواخر الستينات، غير أنه لم يتبلور كتيار تعبوي معارض إلا في أواخر السبعينات ليصبح في الثمانينات محرك الطلبة وقائدهم دون منازع. ويبدو أن فترة الثمانينات تميزت بكونها مرحلة كمون بالنسبة للمشاركة السياسية للشباب، ولكنها كانت بمثابة السكون الذي يسبق العاصفة، حيث سجل التاريخ قيام الشباب بانتفاضة في 05 أكتوبر 88 أفضت إلى الانتقال نحو التعددية.

أهم ما ميز فترة التسعينات بعد التحول نحو التعددية هو انخراط الشباب بقوة كبيرة في صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، وقد تابعت الأحداث ويتم توقيف المسار الانتخابي، ويجد الشباب نفسه غارقا في العنف السياسي، لتشهد الجزائر بعد ذلك ظهور ظاهرة الإرهاب، وقد كانت فئة الشباب هي التي دفعت الثمن غالبا، وبالموازاة نشأت ونمت حركة جموعية يغلب على تشكيلاتها البشرية الفئة الشبابية، وعملت الأحزاب السياسية على استمالة الشباب نحوها، غير أن الأحداث الأليمة التي ميزت التسعينات تركت آثارها واضحة كعامل مساعد على ابتعاد الشباب من الحقل السياسي. من خلال العرض التاريخي يتبين لنا أن واقع الشباب في الجزائر بعد الاستقلال لم يكن استاتيكيًا، بحيث عرف وتفاعل مع أحداث كثيرة، ساهمت في إحداث تغييرات اجتماعية وكانت ذات تأثير كبير على المجتمع والدولة، ويدل ذلك على الديناميكية التي تتميز بها الشبيبة الجزائرية.

• المراجع:

1 KAMEL BOUCHAMA , La JFLN un passé glorieux un avenir interrompu, édition ANEP, Alger , 1997, PP 95-69.

2 AMAR BELKHOUBA , JUDMA histoire d'un événement de jeunesse , L'expression , 03 mai 2009

³ أصوله من ولاية عنابة التي توجد بالشرق الجزائري.

4 Kamel Bouchama, op . cit , P.112.

5 Kamel Bouchama , op, cit. P107.

6 Ibid, P.120

7 Hubert Michel, Annuaire de l'Afrique de Nord, 1970, CNRS, paris France 1971, P.267.

8 Houari Mouffok, parcours d'un étudiant algérien de l'UGEMA à l'UNEA, édition Bouchene, Alger, 1999, P22.

9 Kamel Bouchama, OP.CIT, PP 137-138.

10 Ibid, P139.

¹¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، ص 68.

ولبيان مكانة الميثاق الوطني في ذلك الوقت تنص المادة 6 ضمن دستور 76 على ما يلي: "الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة، وهو المصدر والمرجع الإيديولوجي والسياسي لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات، الميثاق الوطني هو أيضا مرجع أساسي لأي تأويل لأحكام الدستور".

¹²DAHAK (B), « Pour une approche théorique du mouvement associatif » in RASJEP, 88/2 P530.

¹³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الدستور 1976، المادة 100.

¹⁴ حزب جبهة التحرير الوطني. اللجنة المركزية للتوجيه: ميثاق الجزائر 64، ص 110.

¹⁵ حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، ص 51.

¹⁶ Donald. K Emmerson, Student and Politics Port.1 Hall Press, London, 1968, P26.

¹⁷ Mohamed Saïd MUsETTE, et autre: regards critiques sur les jeunes la santé en Algérie, centre de recherche en économie appliqué pour le développement, Alger, 2004, P 37 .

¹⁸ زيجة زيدان ، جبهة التحرير الوطني - جذور الأزمة-، دون معلومات عن الطبع، ص 244.

¹⁹ Mussette saib, Op.cit, P37.

²⁰ IBID , P39.

- ²¹ المنحي الزيدي، ثقافة الشارع - دراسة سوسيوثقافية في مضامين ثقافة الشباب، مركز النشر الجامعي، 2007، ص24.
- ²² WASSINI Belabed-zénati , le quotidien d'Oran 27/04/2003, P.7
- ²³ علي بوعنافة، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية الاجتماعية على الشباب: دراسة ميدانية مقارنة في مدينة جزائرية، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص320.
- ²⁴ ونتساءل هنا إن كانت الجماهير وفي مقدمتها الشباب الذين قاموا بهذه الاضطرابات هل كانت تطالب بإصلاحات سياسية أم بترجيل النظام؟
- ²⁵ المادة 39 من المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 89/02/28 والمتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9 السنة 26، الصادرة بتاريخ 89/03/01.
- ²⁶ عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص199.
- ²⁷ مع مجيء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" قرّر عدم التجديد للمجلس الأعلى للشباب بعد انتهاء العهدة، على غرار المجالس الاستشارية التي كانت موجودة، كالمجلس الأعلى للتربية وهيئة وسيط الجمهورية، ولكن في عهدة الرئيس الثالثة تم الاقتناع بأهمية المجلس الأعلى للشباب، ولم يتم إنشاؤه بمرسوم كما في العهدة الأولى، بل تمت دسترته، حيث نصت المادة 200 من الدستور الجديد على مايلي: يُحدث مجلس أعلى للشباب، وهو هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية. يضم المجلس ممثلين عن الشباب وممثلين عن الحكومة وعن المؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب، ونصت المادة 201 على مايلي: يقدم المجلس الأعلى للشباب آراء وتوصيات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهاره في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي. كما يساهم المجلس في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني والتضامن الاجتماعي في أوساط الشباب.
- ²⁸ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، بتاريخ: 11 ربيع الثاني 1416، ص4، المواد: 4، 7، 14، 3.